الدبلوماسية في سلطنة عمان

diplomacy in the Sultanate of Oman

عبدالله بن حمد السليماني: باحث في القانوني الدولي، طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة محمد الأول – وجده، المغرب

Abdullah bin Hamad Al-Sulaimani: Researcher in international law, PhD research student, Mohammed I University – Oujda, Morocco

Email: alebreez5133@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i1.18

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدبلوماسية في سلطنة عمان، وذلك بالنظر إلى أولا: واقع الدبلوماسية في عمان، وثانياً تطور الدبلوماسية بين عمان ودول الجوار، وحاولت الدراسة الإجابة عن سؤال: كيف تأصل مفهوم كل من الحصانات الدبلوماسية والامتيازات في المنظور الدولي، وهل تتلاءم مع المنظور العربي الإسلامي عامة وسلطنة عمان خاصة؟ وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أنَّ مواقف وممارسات السلطنة وتعاملها مع مختلف التطورات، خليجية وعربية وإقليمية ودولية على امتداد السنوات الماضية لم تكن سوى انعكاس للمنطلقات والأسس الثابتة للسياسة العمانية، وعلى قاعدة أنّ السلطنة دولة مستقلة ذات سيادة وتدير علاقاتها ومواقفها بما يحقق مصالحها الوطنية ودون الإضرار بمصالح الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، العلاقات الدولة، السياسة الخارجية، سلطنة عمان، الدبلوماسية العمانية

Abstract:

The study aimed to identify diplomacy in the Sultanate of Oman, by looking at first: the reality of diplomacy in Oman, and secondly the development of diplomacy between Oman and neighboring countries. Arab Islamic in general and the Sultanate of Oman in particular? The study reached many results, most notably that the positions and practices of the Sultanate and its dealings with various Gulf, Arab, regional and international developments over the past years were nothing but a reflection of the principles and firm foundations of the Omani policy, and on the basis that the Sultanate is an independent, sovereign state that manages its relations and positions in a manner that achieves its national interests and without harming the interests of other countries.

Keywords: diplomacy, state relations, foreign policy, Sultanate of Oman, Omani diplomacy

المقدمة:

دخلت سلطنة عمان مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخها قبل ستة وأربعين عاما، منذ أن سطعت البلاد بنهضتها التنموية والتي تولى قيادتها "السلطان قابوس بن سعيد وتقوم على رؤيته الإستراتيجية، الشاملة والمتكاملة، من أجل حاضر زاهر ومستقبل واعد لعمان، شعبا ومجتمعا ودولة، في شتى الأصعدة والمجالات والمستويات المختلفة سواء على الصعيد الداخلي، أو على مستوى علاقاتها مع الدول والشعوب الشقيقة والصديقة في المنطقة وعلى امتداد العالم من حولها. ويؤكد السلطان على الدوام أنّ السلطنة "دولة سلام"، تسعى إليه وتعمل من أجل تحقيقه ولا تتردد في بذل كل ما يمكنها من أجل هذه الغاية النبيلة، المتطلعة لتحقيقها كافة شعوب المنطقة والعالم من حولها، وفي مقدمتها الشعب العماني، الذي مدّ جسور التجارة والمودة والصداقة مع كثير من شعوب المنطقة والعالم من حوله، شرقًا وغربًا منذ آلاف السنين.

ولم تكن مواقف وممارسات السلطنة وتعاملها مع مختلف التطورات، خليجية وعربية وإقليمية ودولية على امتداد السنوات الماضية وحتى الآن سوى انعكاس للمنطلقات والأسس الثابتة للسياسة العمانية، وعلى قاعدة أنّ السلطنة دولة مستقلة ذات سيادة وتصيغ وتدير علاقاتها ومواقفها بما يحقق مصالحها الوطنية ودون الإضرار بمصالح الدول الأخرى، بعيداً عن أية ضغوط أو تأثيرات، خاصة وأنّ أحداث الماضي القريب والبعيد قد أكدت سلامة مواقف السلطنة وبعد نظرها بل وأهميتها لدول المنطقة من حولها، وذلك في كثير من المواقف ولو بعد سنوات.

وما تتعرض له المنطقة، وما تمر به خليجيًا وعربيا وإقليميا من اضطراب وتحديات يزيد من أهمية وضرورة العمل وبذل الجهد الجاد والمخلص من جانب السلطنة، لحل الخلافات والتقريب بين المواقف وتحقيق الفهم والإدراك الصحيح للمواقف بين الأطراف المعنية، وصولا إلى اعتماد طرق الحل السلمي لمختلف الظروف القاهرة التي تواجهها أكثر من دولة عربية شقيقة، والحمد لله تسجل السياسة العمانية الواضحة والصريحة نجاحات باهرة في هذا المجال. ويعود فضل هذه الإنجازات الخلاقة إلى الرؤية الثاقبة واالتي ملكها ا السلطان قابوس بن سعيد.

أهمية البحث:

تعد سلطنة عمان دولة ضاربة بجذورها في أعماق تاريخ البشرية، ومتربعة على عرش الدور الحضاري في التأثير على مراحل الزمن المتعاقبة؛ ولهذا تفاعلت في الرؤية السامية للسلطان قابوس الخبرة الثرية للتاريخ العماني، وطبيعة الموقع الاستراتيجي للسلطنة، وآمال الحاضر المتمثلة في بناء دولة عصرية تنعم بالسلام والأمن والاستقرار وتحقيق حياة أفضل للشعب العماني، والتطلع إلى أن

يعم السلام والأمن والاستقرار منطقة الخليج، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، لتنعم كل شعوب المنطقة ودولها بالاستقرار والسلام والرخاء.

إشكالية البحـــث:

لقد أبرز هذا البحث إشكالية رئيسية تروم الإحاطة الشاملة بكل جوانبه وهي كالآتي:

كيف تأصل مفهوم كل من الحصانات الدبلوماسية والامتيازات في المنظور الدولي، وهل تتلاءم مع المنظور العربي الإسلامي عامة وسلطنة عمان خاصة؟

كما أن هذه الإشكالية تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات المتمثلة في الآتي:

- هل كل أنواع الحصانات الدبلوماسية المتمثلة بشأن قانون المعاهدات "فينا" ملائمة للعالم الإسلامي ومقبولة في الفقه الإسلامي على جهة الإطلاق والعموم، أم أن هناك وجوها أخرى للحصانة الدبلوماسية تتعارض مع المنظور وأحكام الشريعة الإسلامية والكتاب والسنة؟
- ما هي النماذج والتطبيقات التي اعتمدت عليها الحصانة الدبلوماسية؟

خطة البحث:

تفرع من إشكالية البحث عدة تساؤلات، تقتضي منا أن نقسم الموضوع إلى مطلبين هما:

- المبحث الأول: واقع الدبلوماسية في عمان
- المبحث الثاني: تطور الدبلوماسية بين عمان ودول الجوار

المبحث الأول: الدبلوماسية في عمان

بحكمة وبعد نظر وقدرة على قراءة الأحداث والتطورات على المستويين الدولي والإقليمي وتقاطعات المصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم، وضع السلطان – رحمه الله – منطلقات وأسس السياسة العمانية، داخليا وخارجيا وفي علاقات السلطنة مع الأشقاء والأصدقاء، على قاعدة صلبة هي العمل لتحقيق ركائز الحياة الأساسية المتمثلة في الاستقرار والأمن والسلام، في شتى المناحي محلياً، وإقليمياً، ودولياً، انطلاقا من أن السلام والأمن والاستقرار هي ضرورات لا غنى عنها للبناء والتنمية وصنع حياة أفضل، وتكريس كل المساعي لتحقيق المصالح المتبادلة مع الأشقاء والأصدقاء على كل المستويات وفي سبيل ذلك يمكن تقسيم المطلب إلى الفروع الآتية:

المطلب الأول: الدبلوماسية في سلطنة عمان وبوادرها

تعد عملية التبادل الدبلوماسي ممتدة الأرجاء لدى العرب منذ عصور قديمة، وعملوا على توطيد علاقاتهم في عدة مجالات وعلى رأسها التجارة مع الدول الجيران. وتعد سلطنة عمان واحدة من تلك الدول التي تتمتع بريادة كبيرة في مجال ملاحة البحار وتعميق العلاقات على مر محطات التاريخ المختلفة لحضارات شملت الرومانية والفرعونية والبابلية والسومرية وغير ذلك من الحضارات[1].

سمّيت عُمان ببلاد الفضة والنحاس في بعض الكتابات الأكاديمية القديمة، نظراً لوجود هذه المعادن بكثرة فيها، ولقد تطرق ذكر ذلك في لوحة خاصة بالملك الأكدي (ماني شتوسو) الذي قام بإحضار الفضة من سلطنة عمان، والتي توضح العلاقات التجارية بين العمانيين والأكاديين وفقاً للمخطوطات القديمة والتي تعود إلى القرن 23 قبل الميلاد.

وتعد التجارة العمانية زمن الأكاديين والسومريين على التوالي ذات أثر في قناعة تلك الحضارات بدور السيادة التي تعم البلاد حيث كانت السفن البحرية تحمل البضائع وعلى رأسها التوابل بغرض التجارة تأتي من بلاد الهند وجنوب جزيرة العرب.

تصدرت عمان زمام المشهد البحري وعملت على توطيد أواصر العلاقات في المجال التجاري وتدعيم العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الحضارات القديمة وعلى رأسها الحضارة الفرعونية، حيث أشارت أدلة أثرية على وجود علاقات دبلوماسية بحرية وصلت إلى أعلى مستوياتها بين كل من الفراعنة وحضارة ظفار، وهما (مصر وعمان) اليوم،، وقد أسمتها نصوص الفراعنة بلاد (بونت)– كما توضح بعض الوثائق التاريخية–[2] وما تم نقله مخطوطاً بخصوص الآثار المصرية يعد أقدم ما وصل لها في بلاد (بونت)، ما أمر به الملك ساحورع لإرسال بعثة إلى بونت من الأسرة الخامسة في منتصف عام (3000 ق م).، مع الأخذ بالاعتبار بأن رحلات الفراعنة إلى بلدة ظفار تعد الأشهر آنذاك، ومنها الرحلة التي قادها وزير الملكة (حتبشسوت) تحت أمرها، وشملت الرحلة توثيقاً لها وجدت من خلال رسومات وآثار نقشت على جدران معبد يسمى "الدير البحري" في بلدة طيبة، وحملت

1 صبحي المحمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، 1982 ص298؛ الشيخ القطان مناع، الدبلوماسية الإسلامية ومتغيرات العصر، ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، ص90.

(2) محمد علي الصليبي، عمان ودورها الريادي بين حضارات العالم القديم، وزارة التراث القومي والثقافة، فعاليات ومناشط المنتدى الأدبي 89، 1990، ص320.

الرحلة معها من عمان خيرات كثيرة من بونت (ظفار) شملت البخور والعطور والأخشاب والحيوانات[1].

ولقد اتسمت المرحلة التي سبقت العصر الإسلامي بالنشاط البحري التجاري في سلطنة عمان،، ويعد موقعها الجغرافي والاستراتيجي له أثر حيوي في النشاط البحري وهو ما لفت أنظار الحضارات إليها منذ القدم، حيث كانت عمان في هذه الفترة ما بين (2800–1800 ق.م) في وضع اقتصادي مزدهر انعكس على مناحي الحياة المختلفة، واستمر ازدهارها في عصر المعينيين والسبئيين في الألف الأول قبل الميلاد.

وحينما شارف القرن الثالث ق.م على الانتهاء، امتلكت سلطنة عمان أعظم أسطول بحري على مستوى العالم من ناحية العدد والقوة، وتنافسها في المراتب الأولى بلاد قرطبة وطيرة.

وكان لبلاد "ريب" دورٌ حيويٌ في النقل الحضاري لكل من حضارات: مينا، وسوسة، وبابل إلى بلاد الهند، ولقد كانت تلك البلاد الوسيلة الوحيدة في هذا الشأن، ولهذا يُعزى السبب أن نهضة المجال الاقتصادي في عمان كان أساسه ومنبعه نشاطها البحري وما يرتبط به من عمليات النقل، والتبادل التجاري، والصيد، وحماية البلاد من قِبل السفن والأساطيل.[2] ولقد انعكس هذا الدور الحضاري الريادي الاقتصادي على ازدهار مختلف جوانب الحياة في عمان، ولهذا كانت منذ القدم حلقة الوصل في التجارة بين قارتي آسيا وأفريقيا، بحكم موقعها الجغرافي المتصل بساحل إفريقيا ومدخل بحر الهند والصين، ولا عجبَ إذ أسمى المؤرخون على البحريين العمانيين منذ سالف العصور "رواد الملاحة".

ومنذ بداية الفتوحات في عهد الإسكندر المقدوني (356–322 ق.م) تجلت معالم البحرية العمانية بشكل أكثر عمقاً، والتي برزت فيها تغيرات في التوجهات السياسية لمنطقة الغرب الآسيوي، ويتضح في هذه الفترة أن الدور العماني البحري في المحيط الهندي كان له طابع حضاري على الرغم من أن المقدوني كان يعتمد على البحارة الفينيقيين في منطقة البحر الأحمر والخليج العربي، وكما يتضح أنه في فترة مضت فتوحات المقدوني، كان الفرس ينافسون البحارة العمانيين خاصة في عهد دار الكبير ملك الفرس الأخميني (521–548 ق.م)، ورغم كل المحاولات للإطاحة بدور العمانيين البحري، لكنهم تصدروا المشهد وتحلوا بالإرادة والعزيمة ليبقى دورهم لامعاً على مستوى الأمم وتحديداً في عام 100 ق.م.

(1) محمد سليمان أيوب، عمان في التاريخ: الباب الرابع – ازدهار الحضارة العمانية، دار أميل للنشر، لندن، ص304.

(2) سحر عبد العزيز، تجارة عمان في الكارم وصداها على سياسة مصر حتى طليعة القرن السابع الهجري، وزارة التراث القومي والثقافة، المنتدى الأدبي، 1992م، ص56.

وعلى الرغم مما شهدته الدول ما بين الشرق والغرب من تغيرات في موازين القوى الدولية الحاكمة، وتحديداً مع بروز الرومان (50 – 200م).، لم يتأثر النشاط البحري العماني بشكل سلبي، بل أصبحوا في ازدهارهم مسايرين شواطئ بلاد السند وفارس حتى الهند وصولاً دون حدوث أي صدام مع الأساطيل المعادية[1].

نشاط البحرية العمانية في العصر الإسلامي:

لقد حلّ الدين الإسلامي على بلد عمان بشكل سلس وطوعي، وحينها كان يحكم البلاد إثنان وهما "جيفر وعبد"، ولعل ما ساهم في انتشار دعوة الإسلام في عمان، الطابع السياسي المستقل لها إضافة إلى كونها عربية الأصل، على غرار فتوحات بلاد من أهل الجلندي العرب فارس، والسند، والمغرب العربي. وأهم ما يروى التاريخ قصة عثمان بن أبي العاص – الذي كان عاملا على عُمان بأمر الخليفة عمر بن الخطاب–، قام في سنة 636 هـ بحملة بحرية ضد بلاد السند، استخدم فيها أسطولاً عُمانياً على موانئها[2].

لقد تميزت إسهامات عمان في العصر الإسلامي بتجارة التوابل، نظراً لنشاطهم البحري العالمي المتمثل بشكل أساسي بازدهار حركة الموانئ، وتعد مدينة صحار العمود الفقري للتجارة العمانية مع دول أفريقيا والشرق الأقصى، ويصفها الكاتب المقدسي بأنها: "دهليز الصين، وخزانة الشرق والعراق، ومغوثة اليمن"، وقد نقل عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان هذا الوصف.

وكذلك قامت مسقط بدور مهم في تجارة الشرق الأقصى، فقد كان لها بئر من الماء العذب، تتردد عليها السفن التجارية للتزود بمياهها. وفيها أشهر أسواق عمان التجارية والتي كان يتم فيها تصريف منتجات الشرق الأقصى.

كما كان لجزيرة قيس "كيش" الواقعة في بحر عمان دور تجاري مهم، إذ كانت مقر صاحب عمان، مالك هذا البحر، ومرفأ مراكب الهند وبر فارس. ومن المعروف أن قيس شغلت المكانة التجارية مع بلاد الشرق الأقصى حتى القرن الثامن الهجري عندما بدأ نجم هرمز في التألق والسطوع.

ومن الجدير ذكره أن التجار الكارمية العمانيين، ونواخذة عمان تمرسوا في سلوك الطريق البحري الموصل إلى الشرق الأقصى من جهة، وشرق أفريقيا من جهة أخرى إلى حد أنهم توصلوا

(1) كتاب عمان في التاريخ– الباب الرابع– ازدهار الحضارة العمانية– فصل جهود العمانيين البحرية قبل الإسلام، المرجع حصيلة الندوة الفكرية التي عقدت عام 1994 في مسقط– طبع بدار أميل للنشر – لندن، ص43.
(2) المرجع السابق، ص49.

إلى معرفة مواطن الضعف فيه، ومواسم مده وزره، وأوقات هبوب الرياح والعواصف والأنواء، وخصصوا في جزره محطات ومراسي للاستراحة[1].

فإلى جانب الإسهامات الحضارية البارزة، التي قدمتها عمان على المستوى العالمي في التجارة، فإنهم أسدوا للإسلام وحضارته أجلى الخدمات، وضربوا أروع المثل لأهالي البلاد الذين كانوا يتعاملون معهم تجاريًا، وهذا يعود لتطبيقهم المبدأ النبوي بأن الدين هو المعاملة، في تسامحهم ولين قلوبهم، وهذا يفسر تمكنهم من كسب قلوب العباد، وبالتالي اجتذبوهم إلى اعتناق الإسلام طواعية، فلم يلبث أن انتشر بفضلهم بين شعوب جنوب شرق آسيا والصين وشرق أفريقيا[2].

لقد وصلت الريادة البحرية لدولة عمان إلى أوج قوتها حينما تم نقل عاصمة الخلافة الإسلامية إلى بغداد بعدما كانت في دمشق، في عهد هارون الرشيد. وأصبحت عمان وصلة الممرات عبر البحار، ويحدها الصين من الشرق وكذلك الهند، أما العراق فتحدها من الشمال الشرقي، ويأتي البحر الأحمر ومنطقة شرق أفريقيا في الجنوب العربي، وهي تعد آنذاك أطول طريق بحري في القرون الوسطى بين كانتون الصينية وبغداد.

وقد ساعد نفوذ كل من الدولة الإسلامية الموحدة وإمبراطورية تانغ الصينية على تأمين التسهيلات اللازمة للنشاطات التجارية في البحار.

وشكّل الأئمة في عمان حلقة مواجهة للتصدي للقرصنة الهندية أمام السفن العمانية وغيرها في عرض البحر وضد ثغورها (مثل دبا وجلفار وما حولها). فشكلوا أسطولا خاصا من السفن الصغيرة والسريعة للتصدي للقراصنة[3].

وفي عهد الإمام المهنا بن جيفر اليحمدي (839–841 م) اجتمعت له القوتان البحرية والبرية وازدهرت التجارة ازدهاراً كبيراً، وكان الأسطول العماني في عهده يتكون من ثلاثمائة مركب للعمليات الحربية.

لقد وقف أسطول عمان متصدياً لأي محاولات عدائية في تدنيس الأرض العمانية أو الاعتداء على سواحلها وممتلكاتها، وفي عهد الإمام الصلت بن مالك الخروصي (237–273هـ / 857–881م) هاجم الأحباش جزيرة سوقطرة التي كانت تابعة لعمان واحتلوها وقتلوا الوالي العماني عليها، فجهز الإمام أسطولا ضخما بلغ تعداده أكثر من مائة سفينة ونازل الأحباش وانتصر انتصارا ساحقا وحرر تلك الجزيرة. وبلغ تعداد سفن الأسطول في عهد هذا الإمام نيفا وثلاثمائة بارجة حربية محملة

(1) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق، ص44.
(2) محمد علي الصليبي، عمان ودورها الريادي بين حضارات العالم القديم، المرجع السابق، ص101.
(3) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق، ص45.

بالسلاح العصري في ذلك الحين ناهيك عن القوات البرية والقوات التي كانت ترابض في الثغور العمانية.

وعندما سيطر القرامطة على الخليج في عام 331هـ / 924م، نازل الأسطول العماني الأسطول القرمطي، واستطاع الأسطول العماني أن يتصدى للأسطول القرمطي وأن يدمره تدميرا كاملا، بعد أن اتبع إستراتيجية جديدة في قتاله البحري مكنته من الانتصار، وبسبب الصراع بين القرامطة والبويهيين على أرض عمان أرسل البويهيون أسطولا ضخما إلى عمان في عام 355هـ/ 965م.[1] فهاجمت تلك السفن الأسطول العماني وباغتته ودمرت ثماني وتسعين سفينة من أصل سفن الأسطول.

واستغل بنو بويه تلك الفرصة فحاولوا احتلال أراض عمانية، ولكن البحرية العمانية لعبت دورا في طردهم، وتحقيق الانتصار، وانتهى الاحتلال البويهي لعمان في 431هـ/ 1019م[2].

وفي القرن التاسع للهجرة والذي يصادف القرن (15) ميلادي، اتسمت هذه الفترة بالازدهار التجاري، كما اتسمت بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بالتوازن بين جيرانها والدول الأخرى بحكم علاقاتها الطيبة وكانت عمان في تلك الفترة دولة مستقلة، وكان التجار العمانيون هم العناصر المؤثرة في ازدهار النشاط العربي الملاحي في المحيط الهندي، فمن صحار ومسقط والموانئ الأخرى على ساحل "الباطنة" برز عدد كبير من الملاحين العرب الأكفاء الذين سيطروا على التجارة في البحر البحرية مع كل من إفريقيا الشرقية والشرق الأقصى.

ويذكر المؤرخ السعودي أن ازدهار بلدة صحار يرجع إلى القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وقد اشترك هذا المؤرخ في كثير من الرحلات التجارية مع أولئك الملاحين، ويشير أيضاً بأن ربان سفن عمان وسيراف كانوا يقومون بارتياد البحار في مناطق كل من الهند، والسند، والصين، واليمن، والبحر الأحمر، وإفريقيا الشرقية، والحبشة.

لقد برز الخطر للمرة الأولى أمام الأسطول العماني حينما ظهرت المنافسة الأوروبية لسفنها، والتي كانت القوة المتينة في مياه العرب، وكان يحكم عمان الإمام محمد بن إسماعيل الذي بدأ حكمه في 906هـ/1500م[3]، حيث ظهر الأسطول المذكور بقيادة "الفونسو البوكيرك" البرتغالي، واستطاع الأخير أن يحيل المنطقة الواقعة ما بين رأس الحد ورأس مسندم إلى حطام. وعلى الرغم من محاولات التصدي للأسطول البرتغالي من قبل المماليك والعثمانيين وغيرهم، في كل من الخليج والبحر الأحمر

(1) صالح محمد العابد، الصراع البحري العماني – البرتغالي في الخليج– المعهد الدبلوماسي– وزارة الخارجية العمانية– محاضرات الدورة التاسعة 1994م ص65.

(2) المرجع السابق، ص66.

(3) محمد علي الصليبي، مرجع سابق، ص 101.

والمحيط الهندي، عام 914هـ/1508م، إلا أنه تغلب عليهم جميعاً وأدى ذلك إلى تغيير مسار التجارة الدولية، وانقلبت الأساليب التجارية القديمة رأسا على عقب وتحول مسارها من منطقة البحر الأحمر والخليج العربي و إلى رأس الرجاء الصالح.

وعلاوة على ذلك، لقد تمكن الأسطول البرتغالي من تدمير الموانئ والسفن العمانية، وأحرقوا مدنها. ففي 913هـ- 1507م[1] وجه البرتغاليون ضربة إلى السفن العمانية في خور جراما وأغرقها، ثم هاجم ميناء قلهات وقريات فأباد أهلها ودمر فيها حوالي 83 سفينة، ثم هاجم مسقط ودمرها وأحرق سفنها. ناهيك عن أعمال الإبادة الجماعية وتشويه الأحياء، كل ذلك أضعف العمانيين فأنهك أسطولهم واقتصادهم، بعد أن انتزعت منهم معظم مراكزهم التجارية، ولذلك أصبح العمانيون بين خيارين إما مجابهة المعتدي بكل ما يملكون أو الاستسلام، وهذا معناه الموت المحقق.

ولم تنهار معنويات العمانيين لهذا النوع من الغزو الذي يقوم على الإبادة الجماعية والتدمير وغيرها – الأساليب الوحشية المتمثلة في الغزو البرتغالي لعمان، لكن هذه الغزوة جعلت العمانيين يستعدون عسكرياً ويتوحدون داخلياً لمواجهة السطوة البرتغالية، لطردهم من عمان، أدت حرب تحرير موانئ عمان- التي استغرقت قرابة عقدين من الزمن، وتكتلت بطرد البرتغاليين من قاعدة ارتكازهم "مسقط" بعد معركة بطولية، ألهب النصر فيها حماسة العمانيين- إلى خلق حالة من الاندفاع والثقة في النفس لم تتمثل في التصدي للبرتغاليين بحراً فحسب، كان من نتيجتها ترنح البرتغاليين (سادت البحار الشرقية طوال أكثر من قرن من الزمن) وانهيارهم وفقدانهم لقواعدهم الواحدة تلو الأخرى، وبروز عمان كأقوى دولة بحرية غرب المحيط الهندي. كانت نقطة الانطلاق في هذا التطور الملحمي إدراك الإمام سلطان بن سيف (1649-1679) أن معركة مسقط ستكون فاتحة لصراع مصيري مع العدو، ويعد امتلاك أسطول بحري يؤمن السواحل والتجارة تجاه ضربات البرتغال أمراً ضرورياً لحسم العداء، ولهذا ركز اهتمامه على بناء القوة البحرية، وخلال وقت قياسي عمل على تشكيل نواة الأسطول البحري الذي واجه الخطر البرتغالي في سنوات أعقبت حرب التحرير[2].

وقد أدت استعدادات العمانيين العسكرية إلى إيجاد مناخ نفسي ومعنوي للتصدي للاحتلال البرتغالي، وتضافرت العوامل التي ساعدت في التصدي لهم وهزيمتهم، والمتمثلة في المعارف والخبرات والتجارب التي عاشها العمانيون في تاريخ أسطولهم البحري الفريد منذ عصور مضت.

ويرى المتتبع لتاريخ الصراع البحري العماني-البرتغالي، أن بناء الأسطول تزامن منذ البداية مع استمرار الاصطدام البحرية مع قطع الأسطول البرتغالي القوي، وما كان للعمانيين أن يقفوا وقفة التحدي هذه بأسطولهم الوليد لولا عراقتهم وتمرسهم بالفنون البحرية، فأثبتوا عمليا أنهم نسل واحد من

(1) محمد علي الصليبي، مرجع سابق، ص 101.
(2) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق، ص72.

أعرق الشعوب البحرية، ومن هذه الحقيقة، جاءت مبادرة العمانيين بتطوير بناء سفنهم، وتبني طراز جديد من السفن الحربية يكون بمقدورها مواجهة (القلاع الطافية) للعدو.

وأفادت السفينتان البرتغاليتان اللتان تم الاستيلاء عليهما خلال معركة مسقط وسائل بناء سفن جديدة تثبت ألواح أبدانها بالمسامير بدلا من الأسلوب التقليدي بخياطتها بالحبال، ولها فتحات للمدافع، وترتفع على سطحها الصواري ذات الأشرعة المربعة، إلى جانب تحوير السفن المحلية[1].

إن ذلك كان يلائم الغرض الجديد، وبالفعل تحقق لعمان في ظل حكم اليعاربة، قوة بحرية ضاربة استطاعت الصمود والتصدي للغزو الأجنبي المتتالي ويذكر، الكابتن تشرلس لوكير مكج الذي زار مسقط في 1706 المدينة وأسطولها بقوله: "تطور هذا الميناء كثيراً على أيدي العرب الذين انتزعوه من قبضة البرتغاليين بحيث أصبح مصدر قلق لكل المتاجرين في الهند.. لديهم أربع عشرة سفينة ضخمة نوعها حربي وعشرون سفينة لغرض تجاري، وتحمل إحدى السفن الحربية سبعين مدفعا، وليس في أسطولهم سفينة أقل من عشرين مدفعا، ومع صعوبة الحصول على البارود فإن العرب أكثر الناس سخاء به في كل المناسبات... راياتهم حمر تخفق بخيلاء على الصواري".

وفي بداية القرن الحادي عشر الهجري (1034هـ / 1624 هـ)، تصدى العمانيون للبرتغاليين في معركة قتالية قادها الإمام ناصر بن مرشد اليعربي، الذي نظّم حشوداً برياً وبحرياً. واستطاع أن يسترد سواحل عمان من الغاصبين ما بين[2] جلفار وظفار. ففي 1060هـ / 1650م قام العمانيون بمهاجمة البرتغاليين في مسقط وفر من نجا منهم إلى سفنهم بعد أن أسر 700 برتغالي، وقام الإمام بمهاجمة مستودعات الذخيرة والأسلحة البرتغالية في المدينة واستولى عليها[3].

ولقد تسلّح العمانيون حينها بأساطيل حربية كانت ذات نوع حديث لها مدافع قوية وعديدة، ذات طراز أوروبي، ومبنية في بلاد الهند، وهذه أبرز الأسباب التي مكّنت عمان من هزيمة البرتغاليين والتصدي لهم في القتال. وفي تلك الفترة بدأت الخلافة الإسلامية المتمثلة في الدولة العثمانية في التراجع والانحسار، برز إثر ذلك أطماع الدول الأوروبية في المنطقة مستغلة ضعف الدولة العثمانية – كما قلنا – وانشغالها في مشاكلها الداخلية وحروبها الخارجية.

ومع تحرك الأسطول العماني ضد البرتغاليين زارعاً الرعب في قلوبهم، منتزعاً منهم الموقع تلو الموقع، ونتيجة لتصاعد القوة الهولندية في الخليج فقد سعت لإرث الهيمنة البرتغالية، ولكن العمانيين

(1) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق، مرجع سابق.
(2) صالح محمد العابد، مرجع سابق، ص66.
(3) المرجع السابق، ص12.

لم يكونوا على استعداد لاستبدال بالسيادة البرتغالية السيادة الهولندية في كل من المحيط الهندي ومنطقة الخليج، وبدأ الصدام بينهما في 1107هـ / 1695م وما بعدها، فبدأت الأساطيل العمانية مهاجمة السفن الهولندية في تلك المنطقتين[1]. وتفاقم الأمر بانتقال الصراع إلى ما بين العرب والفرس، مما دفع بالبحارة العرب الذين كانوا يعملون على سفن فارسية إلى القضاء على قادتهم الفرس، واستيلائهم على السفن، وفشل الهولنديون في نجدة الفرس، ويمكن تفسير ذلك بأن البحرية العمانية تمتعت بقوة عظمى جعلتها تتمكن من التصدي للهولنديين والفرس وتغلبت عليها. واستغل العمانيون انشغال القوى الأوروبية بتوطيد نفوذها في الهند، فوطدوا مراكزهم في شواطئ أفريقيا الشرقية وجزر المحيط الهندي، وحاولوا توطيد علاقاتهم التجارية والدبلوماسية مع الدول والشعوب الأخرى وإقامة علاقات بحرية وتجارية واسعة[2].

المطلب الثاني: حكم الإمبراطورية العمانية وتأسيسها في عهد آل بوسعيد

عندما تولى آل بوسعيد الحكم في عمان استطاعت الدولة تحقق الكثير من الإنجازات على الصعيد العسكري، وعلى رأس ذلك تطوير الأسطول العماني، للأغراض العسكرية والتجارية، وأصبحت عمان في عهده دولة يحسب لها الحساب على الصعيد الدولي والإقليمي. وعند تسلمه كانت البلاد تعاني من الاضطراب وتفتقر إلى الاستقرار، فكان عليه أن يحل السلام في الداخل بتحقيق وحدة القبائل، منطلقا لبناء الدولة القوية التي تتطلع إلى إعادة الهيبة الخارجية لها، وتحقيق الازدهار التجاري المتمثل في بناء الأسطول، تعويضاً عن سنوات المحن التي تعرضت لها البلاد بسبب الحرب الأهلية والاعتداءات الخارجية[3].

وقبل ذلك بحوالي عقدين من الزمن كانت قوته البحرية قد مكنته من أن يلعب دورا إقليميا هاما في استقرار المنطقة وازدهارها تجاريا، ففي سنة (1170هـ – 1756م) حاصر الفرس مدينة البصرة، واستنجد والي بغداد بالإمام، الذي أرسل جيشا قدره المؤرخ العماني ابن رزيق بعشرة آلاف رجل، أبحروا على متن أكثر من مئة مركب، بما فيها الفرقاطة المسماة "الرحماني"([4]) التي كانت مركز قيادة الأسطول، وقد أحصى بارسوتز الانجليزي، الذي كان في البصرة أثناء الحصار عدد عناصر الجيش الفارسي، الذي كان يحاصر البصرة بخمسين ألف رجل ومع ذلك تمكن الجيش العماني من فك هذا الحصار وطرد الفرس. مقابل هذا الانتصار الكبير، قرر السلطان العثماني منح الإمام خراجاً

(1) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق.
(2) صالح محمد العابد، مرجع سابق.
(3) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق، ص330.
(4) يعود أصل اسم "الرحماني" إلى السفينة الحربية التي قادها هلال بن الإمام أحمد، وقامت بالهجوم على السفن الفارسية في حصارها للبصرة عام 1756، والتي تحررت من قبل العمانيين.

سنوياً استمر ولاة البصرة بدفعه لحكام عمان إلى أن توفى السيد سعيد بن سلطان، وحاز الإمام أحمد على إعجاب الإمبراطور المنغولي شاه علم بعد أن أظهر أسطوله كفاءة عالية في ملاحقة القراصنة على السواحل الهندية وأسر بعض قادتهم، وعقد الشاه مع الإمام حلفا دفاعيا هجوميا، وعين سفيرا مقيما في مسقط، وقد أثبت الإمام أحمد بن سعيد على الصعيد الداخلي، جدارته في إدارة حكومة مركزية قوية واشتهر بتسامحه وبعد نظره بالاهتمام بالتفصيلات الإدارية.

توفي الإمام أحمد بن سعيد في بلدة الرستاق عام (1198هـ – 1783م) وبويع ابنه سعيد إماما على الرغم من الرغبة العامة بتولية هلال، أكبر أولاد الإمام سنا وأشدهم ذكاء، لكن هذا الأخير كان مصابا بضعف البصر وسافر إلى السند التماسا للعلاج ولم يعد من هناك أبدا، وكان الإمام الجديد سعيد بن أحمد زاهدا في الحكم[1]، لذلك بذل أعيان العمانيين جهداً خاصاً لتعيين إمام آخر بدلا منه، وتوجهت الأنظار أولا نحو أخيه قيس ثم تحولت إلى ابنه حمد، الذي كان بمثابة الحاكم الفعلي للبلاد وأقام في مسقط بينما ظل والده في الرستاق، وكان أول من ناداه الشعب بالسيد، حيث أولى اهتماما خاصا بتوسيع نفوذ عمان البحري فاستولى على لامو في شرق أفريقيا[2].

وراح يخطط للاستيلاء على ممباسا وكلكوتا نفسها، لكنه توفي فجأة في سنة (1206هـ – 1729م) وخلفه في تولي الحكم السيد سلطان ابن الإمام أحمد بن سعيد، وكان نفوذ عمان في أيامه يمتد على جانبي الخليج ويفرض الرسوم على جميع السفن المبحرة فيه. وبعد وفاته، وقعت عمان في مرحلة عانت منها من عدم الاستقرار، وكانت نهايتها حينما تولى الحكم السيد سعيد بن سلطان أحمد، حيث تمكّن من تولي زمام المبادرة في السيطرة على الأوضاع المتذبذبة لأجل نهضة جديدة في فترة حكم استمرت اثنتي وخمسين سنة بين سنتي (1806–1856م)[3].

على الرغم من العراقيل التي واجهت حفيد مؤسس أسرة بوسعيد السيد سعيد بن سلطان فترة حكمه في عمان، إلا أنها تعتبر الفترة الذهبية بالنسبة لدولة عمان في القرن التاسع عشر الميلادي، فقد عمل على تطويع العراقيل لتكون إنجازات ساطعة يذكرها التاريخ الحديث والمعاصر في عمان والخليج وشرق أفريقيا.

(1) عمان في التاريخ– مرجع سابق ص335.

(2) ولد هذا السلطان في عمان، وهو مؤسسة الدولة البوسعيدية، ويعد شقيق الحاكم الثاني، ويعد ثالث حاكم للسلطنة، ومن أبرز أعماله داخليا: قام بتوحيد البلاد؛ قضى على مواطن الفتن التي تفشّت في عهد سعيد بن أحمد؛ عمل على ترسيخ هيبة واحترام الدولة في نفوس الناس؛ وجه أنظاره للعالم الخارجي بعد تحقيق الأمن الداخلي، واسترد المناطق المفقودة من خلال الفتوحات (بن بشر، عثمان، 1982: عنوان المجد في تاريخ نجد، ج 1، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ط4.

(3) عمان في التاريخ– مرجع سابق ص.321

لقد أولى السيد بن سلطان اهتمامًا بالغًا في بناء الأسطول الحربي والتجاري، في القرن التاسع عشر، وتحديداً في النصف الأول منه[1]، حيث كانت البلاد تعتمد على الخشب العماني، واستيراد بعضه أيضاً من بلاد الهند وجاوة ليتم استخدامه في بناء تلك الأساطيل، إلى جانب استخدام أشجار النخيل لبناء السفن الصغيرة، وبناء على ذلك أخذ الأسطول العماني الصدارة ليكون الثاني بعد الأسطول البريطاني في المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي.

كانت عمان في أواسط القرن التاسع عشر وحتى وفاة السيد سعيد تعتبر "دولة بحرية آسيوية من الدرجة الأولى" غير أن مكانتها بدأت بالانحسار لأسباب اقتصادية وسياسية نتجت عن تقسيم عن اقتسام إمبراطورية عمان وتراجع النشاط البحري نتيجة الحالة غير المستقرة لأوضاع الدولة السياسية في النصف الأول من القرن العشرين.

هذا من الناحية التجارية والانفتاح الخارجي في تلك الفترة، والانفتاح الدولي الواضح في الأداء السياسي العماني الخارجي في آخر أربعين سنة مضت من حكم السلطان قابوس وأثره المميز للعلاقات مع الأشقاء والأصدقاء على امتداد العالم من حولها، أصدق تعبير عن ملامح الشخصية العمانية وخبرتها التاريخية، مقرونة بحكمة القيادة، وبعد نظرها في التعامل مع مختلف التطورات والمواقف، والحفاظ على وشائج العلاقة التاريخية مع دول ترتبط مع السلطنة بشراكات تاريخية. وكبرهان على تقدير السلطان قابوس بن سعيد لأهمية التقارب مع تلك الدول أهدى سفينة شراعية تسمى (جوهرة مسقط)[2] بنيت على نسق السفن العمانية القديمة، بما تحمل من كنوز أثرية فريدة إلى حكومة سنغافورة، لتقام في متحف هناك يخلد علاقة البلدين منذ أكثر من ألف عام حين كانت البحرية العمانية تعد سيدة البحار في المياه الجنوبية لقارتي آسيا وأفريقيا.

وفي حين انطلقت سياسات السلطنة ومواقفها من أسس وركائز راسخة تقوم على الإيمان بالسلام والعمل من أجل تحقيقه، وبناء أفضل العلاقات الممكنة مع كل الأشقاء والأصدقاء في المنطقة وخارجها في إطار من ركائز مكارم الأخلاق واحترامها، وتعميق حسن التعامل مع دول

(1) سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي 1204) هـ 1273 / 1791 – هـ (1856 – كان سلطان مسقط وعمانولى السيد سعيد بن سلطان مقاليد الحكم عام 1806، وقد اتسع وامتد نفوذ عمان على يده من الخليج العربي إلى ساحل شرق أفريقيا إلى جانب بعض المناطق والجزر المجاورة (البحراني، عماد، الإمبراطورية العمانية في عهد السَيد سعيد بن سلطان، دورية كان التاريخية، ع2، ديسمبر 2008؛ السالمي، نور الدين، تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان، ج2؛ الشيخ، رأفت غنيم – حصاد ندوة العلاقات العمانية المصرية، ج 3، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1992؛ العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة المكتبة الأنكلو–مصرية، 1974م).

(2) تعد جوهرة مسقط، وهي سفينة خشبية عمانية، الوجه الحضاري الذي أعاد عمان لقوتها البحرية، فقد قامت بالإبحار 5 أشهر بغية الوصول إلى سنغافورة وتكون هدية مقدمة من عمان لها، موقع الاتحاد (www. alittihad.ae) تمت أرشفته في 06 أبريل 2017.

الجوار، وعدم إحداث أي تدخل في شأنهم الداخلي، والتعاون بحسن نية لما فيه خير ومصالح كل دول شعوب المنطقة والعالم، وحل أية خلافات بالطرق السلمية، والالتزام بالقانون الدولي ومبادئه المعروفة.

وبالرغم مما شهدته المنطقة خليجياً وعربياً من تحديات، فإن سلطنة عمان كانت دوماً موضع التقاء كل الأطراف، ومحط ثقة الجميع، في كل الأوقات وفي مختلف الظروف، ولذا، فإنه ليس مصادفة على أي نحو أن تنمو وتتسع علاقات السلطنة بامتداد العالم، وان تحظى بالتقدير من جانب العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وبينما سعت السلطنة على امتداد العقود الأربعة الماضية إلى تعميق سبل التفاهم والتكاتف بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، سواء قبل إنشاء المجلس أو بعده، فإنها لم تدخر وسعاً من أجل الدفع نحو تطوير العلاقات مع اليمن الشقيق، وفتح آفاق أرحب أمام اندماجها بشكل متزايد في تعاون دول الخليج من ناحية، والعمل على تحقيق أفضل علاقات ممكنة بين ضفتي الخليج، وبما يعزز استقرار وأمن وطمأنينة دوله وشعوبه من ناحية ثانية.

ففي 16 نوفمبر 2009 أكد المغفور له بإذن الله السلطان قابوس[1] في خطابه في افتتاح الانعقاد السنوي لمجلس عمان على «إن سياستنا الخارجية معروفة للجميع، وهي مبنية على ثوابت لا تتغير، قوامها العمل على استتباب الأمن والسلام والسعادة للبشرية كافة».... وبهذه الرؤية الحضارية المؤمنة بالسلام والعاملة من أجله تدير السلطنة سياستها، وتبني علاقاتها، وتقيم جسور المودة والصداقة مع كل من يبادلونها ذلك خليجياً وعربياً ودولياً.

(1) عندما تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام 1970، كانت علاقات عمان قليلة مع الدول الخارجية، ونتيجة لمعاهدة مع بريطانيا، أصبح لها حق التدخل في شؤون عمان المدنية والعسكرية، وانعكس ذلك بشكل غيجابي على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدبلوماسي، ووافقت على عدة اتفاقيات دولية مثل كامب ديفيد، وانضمت لمجلس التعاون الخليجي، واستضافت الجلسة العامة لعملية السلام "Water Working Group" وهي أول دول العرب المبادر في ذلك. Cablegate: Belize: Relations Established with Oman | Scoop News، 17 ديسمبر 2017 على موقع واي باك مشين .تعدى إلى الأعلى لـ "Brunei–Oman Relations". Ministry of Foreign Affairs and Trade (Brunei). 2014. "BRUNEI AND OMAN: STRENGTHENING BILATERAL RELATIONS". Asia Economic Institute. اطلع عليه بتاريخ 22 فبراير 2014 . Oxford Business Group (2009). *The Report: Brunei Darussalam 2009*. Oxford Business Group.

المبحث الثاني: تطور العلاقات الدبلوماسية بين عمان ودول الجوار

بعد تولي سلطان عمان "قابوس بن سعيد" الحكم في البلاد في الثالث والعشرين من يوليو عام 1970م، بدأت الدولة تنخرط في كيان العالم العربي، وامتد ذلك أثره على الصعيد الإقليمي وكذلك الدولي. وبهذا كانت مرتكزة على ثوابت تتجذر في إقامة علاقات تعاونية مع مختلف البلدان. وقد قال السلطان: في 1985/11/18 "إننا إذ نعتز بالصداقات التي تربط بين عمان والأسرة الدولية فإننا نؤكد في ذات الوقت حرصنا في أداء دورنا كاملاً على الساحة العالمية وفقاً للمبادئ التي اعتمدتاها منذ البداية منطلقاً لسياستنا التي تسعى بكل إخلاص إلى الصداقة والتعاون مع الجميع".

أكد وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدبلوماسية سعادة أحمد بن يوسف الحارثي على أنه منذ اليوم الأول لتسلم قابوس بن سعيد الحكم، وضعت السلطنة أسساً ومرتكزات استطاعت من خلالها أن تحقق الدبلوماسية العمانية الكثير من الإنجازات على كافة الأصعدة، وأضاف سعادته أن سياسة عمان الخارجية اتخذت سمات عدة من واقع التاريخ والجغرافيا، والتداعيات المنوطة بكل من الأمن والاقتصاد والثقافة، وكان في مجملها سياسة معتدلة متوازنة ونزيهة وكما تركت أثراً واحتراماً انعكس على المستوى الخليجي والعربي والإقليمي والدولي.

وقال سعادته بمناسبة انعقاد مؤتمر عمان الأول لأعمال البرتوكول والدبلوماسية إلى أن سياسة عمان الخارجية تقوم على المرتكزات والثوابت التالية: التعاطي مع كافة الأمور الإقليمية والعربية والدولية بمختلف أنواعها بشفافية، والالتزام بالحيادية دون الانحياز لأي طرف دون حق، واعتماد نهج الحوار السليم، إلى جانب ترسيخ مبدأ عدم السماح بالتدخل في أي شأن داخلي للدول، ومنها عمان، والعمل على وحل النزاعات بشكل سلمي ودبلوماسي. وذلك عبر تعزيز مفهوم السلام بين الشعوب، وتعزيز أهمية الحوار والمفاوضات من أجل إيجاد حلول للمسائل والقضايا الشائكة بعيداً عن استخدام القوة و الالتزام بالأنظمة والقوانين الدولية، وما يصدر عن المنظمات المتخصصة في شتى المجالات سواء كان نطاق عمل تلك المنظمات إقليمياً أو دولياً، والعمل على إقامة علاقات ودية وصداقة مع جميع الدول والشعوب والتعامل بشكل إيجابي مع مختلف أطراف العمل الدبلوماسي.

ينطلق كتاب "عمان والثقافة والدبلوماسية" لمؤلفيه جيرمي جونز ، ونيكولاس ريداوت من فرضية أنه يمكن فهم جانب من السياسة الخارجية من وحي فهم الثقافة المحلية المتجسدة في كثير من الممارسات اليومية عبر الممارسات العديدة الدبلوماسية، والتي تم ترجمتها لاحقا في مجالات العمل الدبلوماسي. ويؤشر الكتاب إلى أربع خصائص للدبلوماسية العمانية المعاصرة، وهي الميل للتركيز على العوامل الجيوسياسية الدائمة، والابتعاد عن النزاعات الأيديولوجية والطائفية، وتفضيل التوافق

في ممارسات مختلفة في الاجتماعية والسياسية، والتأكيد على التسامح، وهذه المبادئ تتوافق إلى حد بعيد مع المبادئ التي اختطتها السياسة الخارجية العمانية[1].

تستند العلاقات الوثيقة والمتميزة بين السلطنة وشقيقاتها المتمثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، والجمهورية اليمنية في خصوصيتها، على ما يربط بينها من وشائج وصلات عميقة ممتدة في عمق الزمن، وعلى كل المستويات، وفي جميع المجالات، وعلى ما يجمع بينها من مصالح وآمال ممتدة ومشتركة شاملة العلاقات الوطيدة بينها وبين جارتهاجمهورية إيران[2].

وتحظى سياسات السلطنة، ومواقفها على الصعيد العربي بتقدير واسع، نظراً لإسهامها الايجابي والمتزايد لحل مختلف القضايا العربية، ولمصداقية مواقفها في تطوير علاقاتها الثنائية مع مختلف الدول الشقيقة، وبما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة والمتبادلة معها. وينطلق ذلك من إيمانها بضرورة تعزيز العمل العربي المشترك وتوسيع نطاق التعاون بين الأشقاء واستثمار الإمكانات المتاحة لتحقيق حياة أفضل للشعوب العربية كافة.

وفي هذا الإطار تؤيد السلطنة باستمرار جهود تطوير ودعم جامعة الدول العربية، سواء تلك المتعلقة بتطوير آليات عملها وأجهزتها، أو من خلال تأييد جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة لقضية فلسطين، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أنها تسعى جاهدة لدعم الشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار وسياسات الاستيطان فضلا عن تدعيم السلطنة كل جهد عربي خير لاستعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ربوع المنطقة والإسهام في تهيئة مناخ أفضل يعيد للعراق والصومال وحدتهما وأمنهما المنشود، ويمكن تقسيم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

المطلب الأول: العلاقات الدبلوماسية الخارجية لسلطنة عمان:

حينما تولى السلطان قابوس بن سعيد حكم البلاد عام 1970، كانت عمان محدودة العلاقات مع العالم الخارجي، بما في ذلك الدول العربية المجاورة. وأتاحت معاهدة خاصة مع المملكة المتحدة حق التدخل لها في شؤون الدولة المدنية والعسكرية.. وظلت العلاقات مع المملكة المتحدة وثيقة جدا وتحت إشراف السلطان قابوس شخصيا مع علاقات قوية مع الولايات المتحدة أيضاً.

(1) جودة مرسي، عمان والثقافة والدبلوماسية لمؤلفيه جيرمي جونز ونيكولاس ريداوت، جريدة الرؤية، 30 مارس 2012.

2 عمان في التاريخ– مرجع سابق ص94.

ومنذ عام 1970[1] اتبعت سلطنة عمان سياسة خارجية معتدلة وقامت بتوسيع علاقاتها الدبلوماسية، كما أيدت اتفاقية "كامب ديفيد" والتي تم توقيعها عام 1979، ولم تقطع العلاقات مع مص، شأنها مثل الصومال والسودان، وخلال أزمة الخليج العربي، ساعدت عمان في جهود الأمم المتحدة، وعملت على توثيق علاقات مع جيرانها، حيث إنها انضمت إلى مجلس التعاون الخليجي المكون من ستة أعضاء عندما تأسس في عام 1980[2].

ودائما ما كانت عمان تدعم مبادرات السلام في الشرق الأوسط، كما فعلت في عام 1983. وفي أبريل 1994، استضافت عمان الجلسة العامة ل(ووتر ووركنج جروب) في عملية السلام، وهي أول دولة خليجية في الخليج تقوم بذلك.

خلال فترة الحرب الباردة، تجنبت عمان إقامة علاقات مع الدول الشيوعية بسبب الدعم الشيوعي للتمرد في ظفار. وفي السنوات الأخيرة، قامت عمان بمبادرات دبلوماسية داخل منطقة آسيا الوسطى، خاصة في كازاخستان، حيث تشارك في مشروع مشترك لأنابيب النفط. وبالإضافة إلى ذلك، تقيم سلطنة عمان علاقات جيدة مع جارتها الشمالية إيران، ويتبادل البلدان الوفود بانتظام. وتعتبر عمان عضوا نشطا في المنظمات الدولية والإقليمية، ولاسيما مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، وتشرف وزارة الخارجية على سياستها الخارجية[3].

وشاركت سلطنة عمان في الاجتماع الثاني والعشرين من القمة العربية في مدينة سرت بليبيا في مارس 2010، فإنها تحرص على المشاركة في مختلف الاجتماعات العربية في إطار جامعة الدول العربية.

إن ما انتهجته سلطنة عمان من علاقات دبلوماسية وتجارية وانفتاح على العالم الخارجي هو تعزيز من خلال الممارسة الدبلوماسية على مر العصور أما في العصر الإسلامي فقد نمت العلاقات

(1) Cablegate: Belize: Relations Established with Oman | Scoop News نسخة محفوظة 17 ديسمبر 2017 على موقع واي باك مشين. ^ Oxford Business Group (2009). *The Report: Brunei Darussalam 2009*. Oxford Business Group. صفحة36.

(2) Ministry of Foreign Affairs and Trade (Brunei). تمت أرشفته من الأصل في 24 فبراير 2014. " BRUNEI AND OMAN: STRENGTHENING BILATERAL RELATIONS". Asia Economic Institute.

(3) Cochrane ،David (September 26، 2016). "Private meeting at UN between Trudeau team and Omani officials led to Hoodfar's release by Iran". CBC News.. September 26، 2016.

الدبلوماسية وتطورت منذ الأيام الأولى للرسول صلى الله عليه وسلم، الذي شجع على عمل الاتصالات وإقامة العلاقات مع سائر الدول والشعوب من خلال إرسال البعثات الدبلوماسية أو السفارات والرسل.

وتعد عمان من الدول التي شهدت الإسلام، وحينها وأرسل الرسول محمد السفير عمرو بن العاص إلى أبناء ملك عمان، (الجلندي بن المستكبر) وهما جيفر وعبد، لنشر دعوة الدين الجديد عام 630 ميلادي، وهذا ما جاء في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم إليهما:

بسم الله الرحمن الرحيم

""من محمد رسول الله إلى جيفر وعبد ابني الجلندي، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد، فإنني أدعوكما بدعاية الإسلام، اسلما تسلما فاني رسول الله إلى الناس كافة لأنذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين، وأنكما إن أقررتما بالإسلام وليتكما وإن أبيتما أن تقرا بالإسلام فان ملكما زائل عنكما، وخيلي تطأ ساحتكما، وتظهر نبوتي على ملككما"[1].

استجاب الأخوان لدعوة النبي عليه الصلاة والسلام ليسلما طواعية، وعملا على نشر الدين الإسلامي بين القبائل، وكانت البداية من كبار القوم إلى أتباعهم، وبهذا انتشر الإسلام في ربوع سلطنة عمان بشكل واسع بين الناس. واحتفى بهم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، لأنهم آمنوا بالدين الجديد مخلصين له بلا تردد يعيقهم عن نهج الحق وقبوله. ولقد دعا الرسول الكريم لهم قائلاً: "رحم الله أهل الغبيراء، آمنوا بي ولم يروني" وكذلك أشاد الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه بهم.

لقد امتدت قوة عمان في عصر الخلافة الإسلامية حينما كان لها دور باسل في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، كما شاركت في الفتح الإسلامي على نطاق واسع خاصة في دول العراق وفارس وبلاد السند، بالإضافة إلى المشاركة في فتح بلدان أخرى داخل وخارج المنطقة.

على إن الإسهام الأبرز لعمان تمثل في الواقع في قيامها عبر نشاطها التجاري والبحري الكبير خاصة خلال القرن الماضي بالتعريف بالإسلام ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقي لإفريقيا والى مناطق وسط أفريقيا التي وصل إليها العمانيون كما حمل العمانيون الإسلام معهم الى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها وفي نفس الوقت مثل الإسلام والقيم الإسلامية رابطا قويا بين العمانيين حافظوا عليه وتمسكوا به والتفوا حوله[2].

(1) السالمي، نور الدين، تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان، ج2، مرجع سابق، ص184.
(2) المرجع السابق، ص191.

إن الإسلام قد زكى العلاقات الدولية على أسس السلم والتعاهد من خلال تنوع العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها الدول الإسلامية في عهودها الماضية، وذلك لأهداف وأغراض واضحة ليس في المجال الديني فقط بل كذلك في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي والحضاري، مما أسبغ عليها ألوانا متعددة ذات طبيعة محددة[1].

بالاستناد إلى هذه المبادئ، مارس العرب الدبلوماسية وانطلقوا في إرسال البعثات شرقا وغربا وشمالا حتى وصلت إلى بلاد الغال في فرنسا وبلاد النورمانديين في انجلترا والهند والصين وبلاد الروم والفرس. وكانت لهذه البعثات والسفارات أغراض متعددة وأهداف متنوعة نوجزها كما يلي: كانت بعثات الدبلوماسيين تقام من أجل الدعوة إلى الإسلام[2] وإقامة علاقات ودية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول والأمم والشعوب.

- كان يتم إرسال البعثات الدبلوماسية بهدف الإخبار والاستعلام عن حالة العدو ومراقبة ميزان قوى الدولة المجاورة، وإجراء تحالفات سياسية وعسكرية.
- كانت تقام بعثات الدبلوماسية من أجل الفداء وتبادل الأسرى، هذه البعثات كانت تقوم بإجراء التحقيق الذي يدرس أحوال الأسرى وسوء معاملتهم الأعداء لهم.
- قامت كذلك البعثات بقالب دبلوماسي، بهدف التجسس، من أجل التعرف على مدى قوة البلدان المجاورة.
- في عهد انقسام الدولة الإسلامية تكاثرت تلك البعثات بهدف تأمين تحالفات سياسية وعسكرية، بهدف دعم الروابط الثقافية والمساعدات العسكرية والإصلاح بين الممالك الإسلامية التي كانت تستند على ركائز حميدة والقيام بالوساطة بين الملوك والسلاطين[3].
- كانت البعثات الدبلوماسية تقوم كذلك من أجل التهاني والعزاء وطلب المصاهرة.
- إلى جانب هذه الأغراض التي قامت من أجلها أي بعثة دبلوماسية، فقد تميزت ممارسة العرب والمسلمين من الناحية الدبلوماسية بعدة خصائص نذكر منها:
- كانت البعثة تتألف من الرسول الموفد ليقوم بمهمة محددة. ورئيس الدولة هو مبدئيا الذي يرسل السفراء والرسل[4] وكانت البعثة تتألف من السفير وحاشيته.

(1) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص66.
(2) صبحي المحمصاني، مرجع سابق ص 45.
(3) العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص71.
(4) علي حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص43.

وكان يمثل السفير رئيس الدولة، متكلماً باسمه، ومفاوضًا عنه، ويبرم المعاهدات والعقود نيابة عنه. وكان على السفير أن يتحلى ببعض السمات الجسدية والخلقية والثقافية. وكان الخلفاء عند فقدان السمات المطلوبة لمهام السفارة، يقومون لتكوين السفارة من أكثر من شخص.

- كان على السفراء العرب إذا ما عادوا من مهماتهم أن يرفع إلى الخليفة التقارير المفصلة عن البلد التي أرسلوا إليها.
- كانت الدولة الإسلامية تملك ديوانا سمي ديوان الرسائل، يختص بالمكاتبات والرسائل مع الملوك ورؤساء الدول.
- كانت مهمة الرسل والسفراء تنتهي بانتهاء المهمة.
- اعتمد العرب جواز السفر أو "ورقة الطريق"[1] كما أسموها وذلك منذ القرن السادس الهجري.
- كان الرسل والسفراء الذين ينتمون إلى عمال الدولة، يتقاضون الرواتب ويأخذون النفقات من الدولة ويلبسون ملابس خاصة.
- كان اختيار السفراء يتم منذ العصر الأموي وحتى عصر الممالك، من فئات معينة من المجتمع هي: فئة القضاة، والفقهاء والعلماء والمتصوفة والمتحدثين وكبار رجال الدولة والوزراء وأمراء وقادة جيوش وكتاب وأطباء.
- كانت الدولة الإسلامية تستقبل الممثل الدبلوماسي على حدودها، وكان اصطحابه إلى العاصمة بمثابة الموافقة على اعتماده في المهمة الموكلة إليه، وكان يقام له عند استقباله الكثير من المراسم[2].
- منح الحصانة التامة للسفراء والمبعوثين طوال مدة إقامتهم.

المطلب الثاني: العلاقات الدبلوماسية العمانية مع دول الجوار والدول الأخرى

أولاً: دور سلطنة عُمان في الاتفاق النووي الإيراني الغربي الأخير

عندما نتحدث عن آثار الدبلوماسية العُمانية بوصفها تحدث تغييرات إقليمية وعالمية فإن أوضح مثال هو دور السلطنة غير المتحدث عنه كثيرًا في الاتفاق النووي الأخير الذي وقعته الجمهورية

(1) المرجع السابق، ص92.

(1) صبحي المحمصاني، تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء، مرجع سابق، ص178.

الإسلامية الإيرانية مع مجموعة (5+1)، وهو اتفاق يُعتقد أنه سُيغير وجه المنطقة بأكملها إذا ما سار في اتجاه التنفيذ الفعلي[1].

لعبت سلطنة عُمان دورًا محوريًا في هذا الاتفاق والترتيب له منذ أكثر من ست سنوات، ظهر ذلك جليًا في تسريبات "ويكيليكس" التي أدت على أهمية الدور الذي لعبته سلطنة عمان في تسوية الملف النووي الإيراني، إذ عُقدت عدة اجتماعات سرية، في العام 2009، بين الأمريكيين والإيرانيين على ساحل مسقط. هذا التفاهم المبدئي بين الولايات المتحدة وإيران يُعتبر نواة الاتفاق النووي الأخير[2].

وحسبما ذكر موقع "بازفيد" فإن دور مسقط أكبر من مجرد طرف يسهل عملية التفاوض بين كل من الولايات المتحدة وإيران، فحين كان يتعثر التواصل بينهما، كان الدور العماني يتنامى من مجرد توصيل الرسائل إلى وسيط موثوق فيه بين الطرفين الأمريكيين والإيرانيين، وذلك نظرًا للعلاقة المتينة بين السلطنة وإيران، وكذلك تتمتع مسقط بعلاقات قوية بحلفاء الولايات المتحدة من الدول الخليجية، باعتبار عُمان عضوًا في مجلس التعاون الخليجي[3].

تحدث محللون غربيون عن أهمية دور السلطان قابوس شخصيًا في عملية تسهيل المفاوضات إلى أن وصل الأمر لتثمين التدخل الشخصي له وتسهيله للمحادثات السرية والمباشرة بين الأطراف، حيث من دونه لكانت المواقف تجمدت، وعلى سبيل المثال، أوصل السلطان رسالة خطية من الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، بعد تسلم الأخير لمنصبه.

وعلى الصعيد الإيراني، قام مساعد وزير خارجية إيران للشؤون العربية والأفريقية "حسين عبد اللهيان" في تصريحات سابقة بالتأكيد على أن سلطان عُمان "لعب دورا أسماه إيجابيًا في بناء في استئناف وتعزيز مسيرة المفاوضات النووية".

وأما عن مفاوضات الجولة الأخيرة في فيينا حيث كان من المفترض التوصل إلى توقيع اتفاق في فترة ما، كان وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي بن عبد الله موجودًا، وبدلًا من التوقيع، تم اتخاذ قرار بتمديد المفاوضات سبعة أشهر أخرى، مع الإشارة لدور سلطنة عُمان في هذا الأمر بعد ظهور بوادر خلافات بين الأطراف، كما أن الجولة قبل الأخيرة عقدت في العاصمة العمانية مسقط.

وفي الدور العُماني كممثل عن دول الخليج في مثل هذا الاتفاق تقول "سوزان مالوني"، الباحثة بمركز سياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز: "لقد اشتكت دول الخليج، دائمًا، من حاجتها إلى

(1) السالمي، نور الدين، تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان، ج2، مرجع سابق، ص198.
(2) أيمن محمد عيد، عمان وعلاقاتها الخارجية، دار الكتب والدراسات العربية، 2015، ص167.
(3) المرجع السابق، ص176.

وجود آلية تمكنها من القيام بدور مباشر في مثل هذه المفاوضات، التي لها آثار بالغة على أمن الخليج"، وكانت بالفعل هي عُمان هي الممثل الخليجي في هذا الاتفاق، وقد طلبت إيران مرارًا ضم سلطنة عُمان إلى دول المفاوضات لكن ثمة شيء عرقل هذا الطلب، فربما قيل أنه قوبل بالرفض من الدول الغربية، وثمة تحليل آخر يقول أن سلطنة عُمان هي التي فضلت أن تبقى في الظل[1].

وعقب إبرام الاتفاق والتوقيع المبدئي كان رد الفعل الإيراني حاضرًا من سفير إيران في السلطنة "علي أكبر سيبويه" الذي ثمن الدور البارز الذي لعبته الدبلوماسية العمانية في مباحثات الملف النووي الإيراني وصولا إلى الاتفاق النهائي مع الغرب، وقال السفير الإيراني في تصريح لـ "عمان أوبزيرفر": "يرجع الاتفاق لاستضافة عمان في بدايات المشوار لعدة اجتماعات في مسقط، وكذلك لحكمة ودراية سلطان عمان، وأكد السفير أن للسلطنة النصيب الأبرز في تحريك دفة المفاوضات منذ بدايتها، لأن السلطنة قامت بجهود كبيرة تشكر عليها في تقريب وجهات النظر بين المسئولين سواء في إيران أو أمريكا ودول 5+1".

ثانيًا: دور سلطنة عُمان في الملف اليمني

كان لعمان موقفًا مميزا من الحرب على اليمن ووقوفها موقف الرافض لقرار الحرب والممتنع عن المشاركة فيها على الرغم من مشاركة كافة الدول في مجلس التعاون الخليجي، هذا الموقف أدى إلى إشادة حوثية، فالتوجه العماني في القضية اليمنية ظهر جليًا منذ فترة مع بداية التحول النوعي في مسار الأزمة اليمنية بعد سيطرة الحوثيين عل صنعاء إذ قامت دول مجلس التعاون –باستثناء سلطنة عمان– بنقل مقر سفاراتها من صنعاء إلى عدن، وهو ما يعني قرار السلطنة الدائم بعدم الانحياز إلى طرف مهما كلف الأمر[2].

تحاول عُمان منذ اندلاع الحرب في اليمن أن تلعب دورها المفضل كوسيط، فقد كثر الحديث الإعلامي عن وجود مبادرة جديدة ستكون عبارة عن وساطة، ستلعب سلطنة عمان فيها الدور الأكبر، وسترتكز هذه المبادرة على تحقيق هدنة على الأرض، ومن ثم الانتقال إلى المفاوضات بين الأطراف اليمنية لإنهاء الأزمة الحاصلة، وما يعزز ذلك تأكيدات الولايات المتحدة للمرة الأولى أن دبلوماسية أميركية أجرت محادثات مع ممثلين لجماعة الحوثي في مسقط، لكن حتى الآن لا يبدو وأن ذلك

(1) أيمن محمد عيد، مرجع سابق، ص181.

(2) كشفت وزارة الخارجية العمانية عن تدخلها كوسيط في ملف جثة الطيار المغربي حين سقط بالطائرة في صعدة. وصدر بيان رسمي لاستجابة حكومة عمان للمغرب للكشف عن مصير الفقيد في اليمن وتسليم جثمانه عبر الصليب الأحمر.

سيتحقق قريبًا من وجهة نظر عُمان، فمنذ البداية صرح وزير الخارجية العُماني أن هناك عدم استعداد لدى بعض أطراف النزاع للحوار في الوقت الحالي.

وكانت وزارة الخارجية العمانية قد كشفت عن قيامها كوسيط دولي في ملف تسليم جثة الطيار المغربي الذي سقطت طائرته في محافظة صعدة، وقد أكدت عُمان أنها لبت طلب الحكومة المغربية المساعدة في معرفة مصير الفقيد في اليمن.

وبالفعل تمكنت عُمان من التوصل لاتفاق مع ما يسمى بـ "اللجنة الأمنية العليا في دولة اليمن" وتسيطر عليها جماعة الحوثي لتسليم جثمان الطيار المغربي المفقود إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر [1].

إن طريقة تعامل السلطنة مع الملف اليمني تختلف عن باقي دول الاتحاد الخليجي، فقد كانت عمان أول من رعى المفاوضات التي أنتجت اتفاق "السلم والشراكة" في اليمن سابقًا، وحاليًا تعرض عُمان على السعودية خطة سياسية للخروج من الأزمة الواقعة حاليًا بعد ثبوت عدم جدوى الحرب، وقد رأت عُمان أن نقل الحوار اليمني إلى السلطنة على اعتبارها أرض محايدة وغير متحيزة لأي من الأطراف المتحاربة هو بداية الحل لأن الرياض لا تعد طرفًا محايدًا، وكان يبدو أن هناك تعنتاً من قبل السعودية في هذا الملف.

وتبذل السلطنة حاليًا مساع أخرى رسمية لإقناع "عبد ربه هادي" – رئيس اليمن– للقيام بقبول نقل عملية الحوار بين الأطراف اليمنية السياسية إلى العاصمة العمانية مسقط، خاصة وأن جماعة أنصار الله الحوثي لم تبد اعتراضًا على هذه الخطوة.

وعلى هذا المنوال تحاول سلطنة عُمان جمع أطراف يتشاركون معها وجهة النظر في قضية اليمن كي تمثل ضغطاً على السعودية، ومن أبرز المرشحين لذلك دولة الجزائر التي امتنعت عن خوض غمار الحرب مع التحالف العربي في اليمن، كما تحاول عُمان استمالة الموقف المصري رغم مشاركة مصر في الحرب، إلا أن ثمة بوادر ظهرت لدى مصر تؤكد على ضرورة الحل السياسي وهو الأمر الذي تتبناه عُمان.

(1) أوضح المصدر في بيان نشرته اليوم وكالة الأنباء اليمنية أن "مهام اللجنة الأمنية العليا مرتبطة بأمن الوطن والحفاظ على السكينة العامة في المجتمع والوقوف أمام التطورات الأمنية واتخاذ المعالجات اللازمة لها". مشيراً إلى أن اللجنة الأمنية العليا تضم كلاً من وزيري الدفاع والداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية، وتقوم بممارسة المهام المتعلقة بتخصصها من آليات وواجبات متعلقة بها. ودعا المصدر إلى التفريق بين اللجنة الأمنية العليا وبين لجنة الشئون العسكرية والأمنية، التي قال: "إن مهمتها محددة في تنفيذ ما تضمنته الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية".

وقد تحدث يوسف بن علوي –وزير خارجية عمان– في هذا الشأن بقوله: "أن الجميع مهتم بالبحث عن آلية وأرضية يمكن فيها تطوير مبادرة تكون من الأمم المتحدة وبدعم من جميع الأطراف والدول المجاورة إضافة للدول المهتمة بالشأن اليمني، فيما أكد أن كل الأطراف بما فيها عُمان على اتصال مع الأمانة العامة للأمم المتحدة للتنسيق ومحاولة الخروج بحل سريع للأزمة اليمنية"[1].

ثالثاً: الاختلاف العُماني الخليجي خاصة مع ملف إيران

سلطنة عُمان وإيران بينهما علاقات مختلفة عن علاقة إيران ببقية دول الخليج نظرًا للمصالح المشتركة الناتجة عن عدة عوامل جعلت كلا الدولتين تنظر بعين مختلفة إلى الأخرى، بالرغم من أن علاقة إيران وسلطنة عُمان لم تكن قوية تاريخيًا أو على ما يرام.

وتنظر دول الخليج بقيادة السعودية بعين العداوة إلى المشروع الإيراني وهو أمر لا تختلف عُمان جذريًا معه، لكنها تُفضل التعامل بواقعية شديدة مع دولة كبيرة بحجم إيران تمثل تهديدًا استراتيجيًا لأمن الخليج، لكن سلطنة عُمان على عكس دول الخليج لم تتطرف في هذا الطرح وقررت عدم خوض معركة خاسرة مع إيران باستعدائها للأبد، فاحتفظت بعلاقات أكثر مرونة مع إيران استفادت منها الدول الست في مجلس التعاون الخليجي بلا استثناء بل وباتت نموذجاً يحتذى به، ويُعتقد أن التجربة العُمانية في التعامل مع إيران مستلهمة الآن بين دول أعضاء مجلس التعاون الخليجي لاسيما قطر والإمارات التي قررتا التعامل بشكل براجماتي عملي مع مشروع إيران، فيما لا تزال السعودية محتفظة بوجهة نظرها المتحفظة المتحفزة تجاه إيران.

فبشكل عام، تُفضل سلطنة عُمان سياسة الانشغال بالداخل وعدم توريط نفسها في صراعات خارجية كما تفعل كل من السعودية وقطر الإمارات، وتحتفظ السلطنة بالتعاطي الحذر مع أيًا من المتغيرات الإقليمية الحادثة، وهو ما يُعطي مسقط قرارًا مستقلًا بعض الشيء مع الاحتفاظ بود كافة أطراف نزاعات المنطقة[2].

وعلى الصعيد الخليجي، يعد موقف عُمان ثابتًا في تجنبها الخلافات المعقدة بين دول الخليج وهو ما ظهر في امتناعها عن سحب سفيرها من الدوحة أسوة بباقي دول الخليج التي تكتلت أمام

(1) بقيت عمان متشبثة برؤيتها تجاه أوضاع اليمن، منذ انطلاق العمليات العسكرية للتحالف العربي في 26 مارس 2015م، وتعتبر بذلك أن التفاوض يقدم الحلول الكامنة لكل النزاعات كبديل عن الحرب، ولهذا رفضت عمان فكرة السعودية المتمثلة بتشكيل هذا التحالف.

(2) يعد الحفاظ على الحياد أسلوب نزيه واضح وثابت تبناه للسلطان الجديد لعمان أمام تحديات الدول المجاورة، وهذا يعزز القوة والاستقلالية والسيادة والتمكين لها بشكل أكثر تقدماً وحضارة. راجع، نهى خالد، باحثة وكاتبة مهتمة بالسياسة والتاريخ في الشرق الأوسط، وحصلت على ماجستير العلاقات الدولية من جامعة دورهام في بريطانيا، مركز الجزيرة للدراسات.

قطر، وقد سعت بشكل جدي لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء، هذه المواقف الحيادية تغضب بعض الدول أحيانًا التي تحاول بسط النفوذ إقليميًا كالسعودية، وذلك أدى إلى تعرض عمان لعدة ضغوطات لمحاولة تغيير مواقفها شبه الثابتة، كما نود أن ننوه بأن السياسة العمانية الخارجية لم تتغير حتى بعد رحيل أعز الرجال وأنقاهم السلطان قابوس بن سعيد غفر الله له واسكنه فسيح جناته في يناير 2020م – وهذا ما أكد عليه السلطان هيثم بن طارق بن تيمور في خطابه عند توليه زمام الحكم في عمان في شهر يناير من عام 2020م.

الخاتمة:

عند ظهور الإسلام كانت عمان بلدا عربيا مستقلا يحكمه اثنان من أهل الجلندي العرب هما جيفر وعبد، فأسلمت عمان بشكل طوعي بعد إرسال الرسول مبعوثه رحمة لهم، وكانت مساهمة أبناء القبل بنشر دعوة الدين الجديد انعكاساً لأصالتهم وطبعهم الشريف في تأصير العلاقات، مثل فتح فارس وبلاد السند وأيضاً منطقة المغرب العربي، ويروى أن عثمان بن أبي العاص الذي عينه الخليفة عمر بن الخطاب عاملا على عمان، قام سنة 636هـ بحملة بحرية ضد بلاد السند، وكانت نقطة انطلاقته من الموانئ العمانية، باستخدام أسطول عماني[1].

لقد ساهمت السلطنة أيضاً في عصر الإسلام في تجارة التوابل لريادتها الأسطول البحري والتجاري.. وحينها اشتهرت موانئ عمان بالرفعة والمكانة العالية في التجارة على مستوى العالم.. وكانت صحار، العمود الفقري في عمان، تعد أهم مدينة تجارية مع دول إفريقيا والشرق الأقصى، وبقول عنها الكاتب المقدسي بوصف رفيع: (دهليز الصين، وخزانة الشرق والعراق، ومغوثة اليمن)، وقد نقل عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان هذا الوصف.

وكذلك قامت مسقط بدور هام في تجارة الشرق الأقصى، فقد كان لها بئر من الماء العذب، تتردد عليها السفن التجارية للتزود بمياهها.

النتائج والتوصيات

- إن الإسلام والعقيدة السمحة لا تمانع من إقامة العلاقات الدبلوماسية والصلات مع الدول كافة بما فيها غير المسلمة وهذا ما يؤكده البعد العالمي والإنساني، فهو دين السلام ويدعو إلى التآخي والحب والوئام، والمسلمون لهم القدوة الحسنة في الرسول عليه الصلاة والسلام في التعامل مع الدول والملوك والسلاطين ورؤساء الدول ورسلهم.

(1) محمد سليمان أيوب، مرجع سابق، ص49.

- مواقف وممارسات السلطنة وتعاملها مع مختلف التطورات، خليجية وعربية وإقليمية ودولية على امتداد السنوات الماضية وحتى الآن سوى انعكاس للمنطلقات والأسس الثابتة للسياسة العمانية، وعلى قاعدة أنّ السلطنة دولة مستقلة ذات سيادة وتدير علاقاتها ومواقفها بما يحقق مصالحها الوطنية ودون الإضرار بمصالح الدول الأخرى.

- تعد الحصانة الدبلوماسية جزءا لا يتجزأ من العمل الدبلوماسي، إذ لا يمكن فصلها عن عمل وظيفة السفارة أو المبعوث الدبلوماسي مهما اختلفت وظيفته أو مهمته الموكلة له بالعمل الدبلوماسي، وقد عرفت هذه الحصانة منذ القدم في شكل أعراف تحكم العلاقات بين الدول.

- إن المقرات الدبلوماسية تشكل عنصرا جوهريا وأساسيا في تكوين أي بعثة، وهي بذلك تمثل الكيان المادي للبعثة وللدولة التي تمثلها، وعنصر الاستقرار والطمأنينة لأعضائها.

قائمة المصادر والمراجع:

- أيمن محمد عيد (2015): عمان وعلاقاتها الخارجية، دار الكتب والدراسات العربية.
- جودة مرسي (30 مارس 2012): عمان والثقافة والدبلوماسية لمؤلفيه جيرمي جونز ونيكولاس ريداوت، جريدة الرؤية.
- رأفت غنيم الشيخ (1992): حصاد ندوة العلاقات العمانية المصرية، ج 3، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.
- سحر عبد العزيز (1992م): تجارة عمان في الكارم وصداها على سياسة مصر حتى طليعة القرن السابع الهجري، وزارة التراث القومي والثقافة، المنتدى الأدبي.
- الشيخ القطان مناع (1992م): الدبلوماسية الإسلامية ومتغيرات العصر.
- صالح محمد العابد (1994م): الصراع البحري العماني – البرتغالي في الخليج– المعهد الدبلوماسي– وزارة الخارجية العمانية– محاضرات الدورة التاسعة.
- صبحي المحمصاتي (1982): القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت.
- صبحي المحمصاني (1984م): تراث الخلفاء الراشدين في الفقه والقضاء، دار العلم للملايين.
- صلاح العقاد (1974): التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة المكتبة الأنكلو–مصرية.
- عثمان بن بشر (1982): عنوان المجد في تاريخ نجد، ج 1، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ط4.
- علي حسين الشامي (2011م): الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- عماد البحراني (2008): الإمبراطورية العمانية في عهد السَيد سعيد بن سلطان، دورية كان التاريخية، ع2.
- محمد سليمان أيوب، عمان في التاريخ: الباب الرابع – ازدهار الحضارة العمانية، دار أميل للنشر، لندن.
- محمد علي الصليبي (1990م): عمان ودورها الريادي بين حضارات العالم القديم، وزارة التراث القومي والثقافة، فعاليات ومناشط المنتدى الأدبي 89.
- نور الدين السالمي، تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان، ج2، القاهرة، مطبعة الإمام.
- Cablegate: Belize: Relations Established with Oman | Scoop News .. Oxford Business Group (2009). *The Report: Brunei Darussalam 2009*. Oxford Business Group. P36.
- Cochrane ،David (September 26، 2016). "Private meeting at UN between Trudeau team and Omani officials led to Hoodfar's release by Iran". CBC News.. September 26، 2016.
- Ministry of Foreign Affairs and Trade (Brunei) 2014" .BRUNEI AND OMAN: STRENGTHENING BILATERAL RELATIONS". Asia Economic Institute.